العدد (1900) السنة الثامنة - الأحد (5) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نقطة ضوء

شلل المجلس النيابي

حازم مبيضين

مؤسف أن النواب العراقيين المنتخبين منذ أكثر من ستة أشهر، لم يقوموا بالواجبات التي انتخبهم الشعب لأدائها، وأولها التوافق على إسم رئيس الوزراء، ومؤسف أن الحالة الهلامية فرضت على نواب الأمة التغيب عن مبنى المجلس، وتهريب النصاب القانوني لعقد الجلسات، حتى باتت العلاقة مع مبنى المجلس النيابي، محل تنافس بين السياسيين، الذين يواظب بعضهم على الحضور، لتأكيد جديتهم والتزامهم، في وقت يتطلع فيه العراقيون إلى إنهاء حالة الفراغ الدستوري، وحل أزمة تشكيل حكومة تعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار، وتعنى بتحسين واقع الخدمات، وقبل كل ذلك إثبات النواب حرصهم على سيادة القانون، وضمان الالتزام بالدستور، الذي نتذكر كيف واجه العراقيون سطوة الإرهاب للتصويت عليه وإقراره.

ندرك – ولو من بعيد – ما أكده الرئيس جلال طالباني، من أهمية التوصل إلى رؤية مشتركة لتشكيل حكومة تمثل مكونات المجتمع كافة، وتحقق تطلعات الشعب، بالرغم من حداثة المسيرة الديمقراطية، وكثرة العقبات التي تقف في طريق ترسيخها، مثلما ندرك أن من حق العراقيين، أن يطالبوا نوابهم والكتل السياسية الفاعلة، بأداء واجبهم الوطني، والنهوض بأعباء المسؤولية، والاتفاق على أسس ومقومات تشكيل السلطات كافة، لقطع الطريق على المتربصين بالعملية السياسية من الإرهابيين والعابثين بالأمن، ومنعهم من استغلال التلكؤ في استكمال الخطوات الدستورية، لإشاعة الفوضى، مستغلين أيضاً انسحاب القوات المقاتلة الأميركية، وندرك أيضاً أن شلل الحياة النيابية، ناجم عن التزام النواب بآراء قادة الكتل السياسية التي ينتمون إليها، لكن ما ندركه أكثر هو ضرورة التزامهم بتطلعات شعبهم الطامح الى الاستقرار والتنمية، والذي يتشبث بالامل في رؤيتهم يحققون ولو بعض شعارات حملتهم الانتخابية.

مؤسف أن يكون ثلثا أعضاء المجلس النيابي خارج العراق، للاستجمام والهروب من صيف بغداد اللاهب، والتمتع بالكهرباء والماء النظيف، بعد جلستهم اليتيمة التي أدوا فيها اليمين الدستورية دون التزام بمضمونها وروحها، وبعد تحايلهم على النصوص، واعتبار تلك الجلسة مفتوحة لتعليق أعمال مجلسهم، بانتظار اتفاق قادة الكتل السياسية بشأن الرئاسات الثلاث، وهو ما يبدو بعيد المنال كلما طالت التجاذبات، واستمر العبث الخارجي بالساحة العراقية، والتزم الساسة بالأجندات الخارجية بدل التزامهم بمصلحة الوطن، ومؤسف أن تطغى الصراعات الحزبية والمصلحية والشخصية على عمل المجلس النيابي، الذي يقر الدستور أنه السلطة الأعلى في العراق، وأنه الرقيب على عمل السلطات كافة، والمؤتمن على تنفيذ بنود الدستور، ومنع العبث بها والتحايل على مضمونها.

بالتوازي مع مواقف النواب الرخوة تجاه واجباتهم ومسؤولياتهم، يحتدم الصراع بين بعضهم خارج المجلس، فيرفض الجعفري والجلبي ترشيح عبد المهدي لرئاسة الحكومة، بينما رحبت بذلك كتلتا القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون مع اختلاف الأسباب الداعية لذلك، وفي حين وقفت المرجعية الشيعية ممثلة بآية الله السيستاني على مسافة واحدة من المتنافسين، إن لم نقل المتصارعين، فإن استمرار الأزمة دعاها للطلب جهاراً من السياسيين، مراجعة النفس وتشخيص الاخطاء، لأن التأخر في التوصل إلى تفاهمات مشتركة بشأن تشكيل الحكومة، قد تجاوز جميع الحدود المعقولة والمقبولة، والتذكير بفضلها على العملية السياسية من خلال التوجيهات، وسؤال السياسيين المعنيين إلى متى يستمر ذلك؟ ونحن مع المرجعية نسأل النواب والساسة إلى متى يستمر هذا، والى متى تظل مصلحة العراقيين غائبة عن صدارة اهتماماتهم، وإلى أي زمان يؤجل النواب أداء المهمات التي انتدبهم شعبهم لها أم أنهم سيكتفون بأداء اليمين وقبض الرواتب والتمتع بالامتيازات؟

أوباما يرتكب أخطاء بوش وواشنطن تعيش حالة من "التفاخر السياسي"

كوردسمان: نجاح العراق مرهون بنقل ناجح لحكومة شراكة موحدة

□ متابعة/ المدى

يرى الباحث الامريكي المعروف انتوني كوردسمان ان اصدار الرئيس باراك اوباما بيانا، في يوم الانسحاب من العراق، مفاده ان "المهمة أنجزت" يأتي بالدرجة نفسها من الخطأ وانعدام المسؤولية مثل الذي أصدره من قبل الرئيس الأميركي السابق جورج بوش.

ويقول ان التفاخر السياسي بات هو العرف في واشنطن، فإعلان الانتصار في حرب وانتهائها أصبح أكثر حدوثا من تحمل مسؤولية القيادة والتعامل مع الواقع، الحرب في العراق لم تنته، والموقف في أحرج لحظاته، منذ العام ٢٠٠٣.

كوردسمان يقول ان على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للقيام بتدخلات عسكرية في الخليج مستقبلا، والتصدي لصراعات جديدة، لتأمين المنطقة إلى أجل غير مسمى. الرئيس الأميركي باراك أوباما لم يعلن خططه لتنظيم القيادة المركزية الأميركية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الانسحاب من العراق.

ولكن هذا الأمر حساس بالنسبة للأمن القومي الأميركي بقدر حساسية الشراكة الستراتيجية مع العراق. فمغادرة العراق لا تعني أن القوات ستعود إلى الولايات المتحدة. وتحتفظ الولايات المتحدة حاليا بقواعد عسكرية في أنحاء المنطقة. كما أن لها صلات عسكرية وثيقة مع تركيا. وباستطاعة واشنطن أن تنشر قوات برية وجوية وبحرية وقدرات صاروخية هجومية ودفاعية، إضافية، خلال فترة وجيزة.

الاحتفاظ بقدرات قتالية عالية في المنطقة الآن لا يقل أهمية عن أي وقت مضى، خلال ال٥٠ عاما الماضية. ويجب على واشنطن الاحتفاظ بقوات تستطيع أن تردع وترد أي هجوم تقليدي خارجي على العراق، إذا كانت الدولتان سترتبطان بحق بشراكة ستراتيجية.

ولو تحقق الاستقرار والأمن للعراق، وظل حليفا لأميركا فسيكون بإمكان واشنطن تزويده بعتاد جوي، ومهارات استخبارية، وإمدادات طارئة للقوات العراقية لمواجهة التمرد.

كما سيمكن لواشنطن التدخل بقواتها الخاصة عند اللزوم. وعلى واشنطن أيضا تزويد العراق بالخبراء العسكريين، وإمداده بأنظمة القتال الرئيسة، التي سيحتاجها في السنوات الخمس المقبلة، لردع وصد أي تهديدات يتعرض لها.

النقل الناجح للسلطة

وبغض النظر عن الأسباب التي أعلنت لدخول الحرب، فان كوردسمان يعتقد، وكما جاء في مقال تحليلي نشرته صحف امريكية مختلفة الخميس الماضي، ان كل شيء يعتمد الآن على عملية نقل ناجحة للسلطة في العراق إلى حكومة عراقية موحدة وفعالة، ويعتمد كذلك على قوات أمنية عراقية يمكنها جعل المواطن العراقي العادي يعيش في أمان واستقرار. الوصول إلى هذه "الحالة النهائية"، قد يستغرق خمس سنوات على الأقل، إن لم يكن عشر.

كوردسمان يقول ان العراق لا يزال يواجه حالة من التردي الأمني الخطير، بالاضافة الى التوترات السياسية، وبرغم ثروته النفطية الكبيرة، فان اقتصاده يعد من أفقر الاقتصاديات في العالم، باعتبار النسبة الحقيقية لدخل الفرد، كما أن هذه هي السنة الثانية التي يشهد فيها أزمة موازنة خطيرة، أجبرته على تخصيص معظم الأموال الحكومية لدفع المرتبات والحفاظ على الوظائف، على حساب التنمية وتشكيل قوات أمنية فاعلة.

"هناك الكثيرون في أميركا، بمن في ذلك أعضاء بالكونغرس، يريدون نسيان هذه الحقائق الستراتيجية، ومحو أو تقليص كل مظهر من مظاهر الدور الأميركي في العراق، بأقصى سرعة ممكنة". يقول كوردسمان: ويثير ذلك تساؤلات حول ما إذا كانت بعثة أميركا في العراق، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، "البنتاغون"، ستحظى بالتأييد اللازم لصياغة اتفاق شراكة ستراتيجية حقيقية مع العراق.

الولايات المتحدة لا يمكنها فرض مثل هذه الشراكة على العراق، والحديث لكوردسمان، يتوقف الأمر بدرجة كبيرة على تشكيل حكومة عراقية جديدة، تكون راغبة في مثل تلك الشراكة، وتحقق مصالح العراقيين كافة، وتظهر أن باستطاعتها أن تحكم العراق بكفاءة.

ولكن تبقى الحقيقة، أن العراق من ضمن المصالح الحيوية للأمن القومي الأميركي، وبخلاف كل حلفاء أميركا الآخرين في المنطقة، يمكن للعراق أن يحقق للولايات المتحدة أكثر من فائدة.

من ذلك قدرته على تحجيم النفوذ الإقليمي لدول مجاورة، ودعم تحقيق الاستقرار في المنطقة، وتعويض النقص في إنتاج النفط في المستقبل، في حال تقصير دول منتجة أخرى، وتأمين خطوط إمدادات النفط في المنطقة.

على نهج كل الإدارات السابقة منذ عهد الرئيس الأسبق جيرالد فورد، أظهر الرئيس أوباما حتى الآن نزوعا أكبر إلى التعامل مع القضايا الأمنية من قضايا الطاقة والاقتصاد العالمي.

ومن المقبول التحدث عن الاستقلال في مجال الطاقة، وقد مارس السياسيون الأميركيون ورجال الإعلام والخبراء هذه العملية على مدى أربعة عقود تقريبا.

ولكن، تبقى الحقيقة القائلة إن تقرير الطاقة السنوي الأخير وتقرير الطاقة الدولي، الذي تصدره وزارة الطاقة الأميركية، يشيران إلى أن الولايات المتحدة لن تخفض اعتمادها الستراتيجي على واردات النفط حتى العام ٢٠٣٥.

وبخصوص ما يتعلق بواردات أميركا النفطية، فان هذه التقارير لم تهتم بقياس مستوى الواردات غير المباشرة، التي تستوردها أميركا ضمن وارداتها المصنعة في أوروبا وآسيا. المصنعون في الصين واليابان يعتمدون بدرجة كبيرة على الواردات الآتية والغاز القادم من دول غير الولايات المتحدة.

ويتحكم في احتياج أميركا لشراكة ستراتيجية مع العراق، تأمين إمدادات الطاقة والاحتفاظ بوضع عسكري قوي في المنطقة.

عاملان آخران هما، أنه لم يعد مهما من أين تحصل أميركا على النفط، فحدوث أزمة في مكان ما سيؤثر على العالم برمته، وستتأثر أميركا كغيرها. كما أن أميركا باتت أكثر اعتمادا على صلابة النظام الاقتصادي العالمي الذي يعتمد بدوره على انتظام إمدادات النفط والغاز.

وإذا أضفنا هذه الأولويات الستراتيجية إلى الحاجة إلى رد قوى إقليمية في المنطقة، ومساعدة دول حليفة في التصدي للتشدد والإرهاب، فسيكون من الواضح أن أمام أميركا عقود عدة قبل أن تتمكن من إلقاء عبء احتياجات العراق والدول الأخرى الحليفة.

يقول كوردسمان انه من الواضح أن بناء شراكة ستراتيجية دائمة هو الطريق الوحيد لإعلان تحقيق أي نوع من النجاح أو "النصر" في هذه الحرب. والمؤكد أن الكثير يعتمد على الحكومة العراقية المقبلة والحكومات التي ستليها في المستقبل، بقدر ما يعتمد على ما ستفعله أميركا. الولايات المتحدة بمقدورها الآن الاحتفاظ بنفوذ لها في العراق، وليس السيطرة عليه.

العراق أصبح دولة كاملة السيادة، وقد تسلمت قواته الأمنية السيطرة على جميع المهمات الأمنية تقريبا ابتداء من حزيران/ يونيو الماضي، والعراقيون لديهم تحفظات عميقة بشأن التبريرات التي تسوقها واشنطن لاستمرار التدخل في العراق، وبشأن الطريقة التي تمت بها معالجة مسائل المساعدات والعمليات العسكرية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن.

ويرى المحلل الامريكي انه كان على الرئيس أوباما أن يركز على تلك الحقائق. كان عليه أن يوضح أن العراق لا يزال أمامه ما بين ٧ إلى ١٠ سنوات للوصول إلى أي مرحلة قريبة من "حالة استقرار الدولة"، كما أن أمامه عقود للوصول إلى التنمية الكاملة.

كان عليه أن يعد الأميركيين لقبول الالتزامات، التي يتوجب عليهم تحقيقها لإنجاح العراق، الذي يعاني كل ما يعانيه. كان عليه أن يكون أمينا بشأن توضيح الشلل السياسي الذي يعانيه العراق، والعنف المتواصل، وحاجته الشديدة للمساعدة في حل خلافاته الداخلية.

وكان على الرئيس الأميركي أيضا أن يوضح أن إعلان نهاية رسمية للدور القتالي المباشر للقوات الأميركية لا يعني أن الولايات المتحدة لن تتحرك من أجل تقديم الدعم العسكري للحكومة العراقية، إذا طلبت الأخيرة ذلك. لن تغادر القوات القتالية الأميركية العراق قبل نهاية العام ٢٠١١، هذا إذا لم يتدهور الموقف ويتطلب بقاءها لفترة أطول من ذلك.

وعن الاستعداد القتالي الفوري فان الجانب الرئيس من القوات الأميركية الباقية في العراق، وتقدر بنحو ٥٠ ألف جندي، يتكون من ستة ألوية "نصح ومساعدة"، لديها قدرات قتالية كبيرة. وهي ألوية قتالية زودت بخمسين ضابطا إضافيا، وتلقت وحداتها تدريبات إضافية، لتكون قادرة على تدريب العراقيين. وسيكون بإمكان تلك الألوية التحول إلى الوضع القتالي في الحال، عند طلب الحكومة العراقية وموافقة الرئيس الأميركي.

وهنا يعلق كوردسمان: "نعم، الكثير يتوقف على ما يريده العراقيون، ونظرتهم إلى تلك الشراكة، ولكن كان على أوباما أن يبدأ بتمهيدهم والأميركيين، وأعضاء الكونغرس على السواء، لتقبل حقيقة أن الولايات المتحدة ستنجح فقط، إذا كانت مستعدة لأن تقطع على نفسها التزاما، بوضع اتفاق الشراكة موضع التنفيذ الفعال.

ويحتاج هذا إلى وجود أميركي قوي في المنطقة، بعد انسحابها من العراق، وإلى التزام أميركي بتوفير الدعم للعراق إلى أن تصبح عائداته من النفط كافية لسد احتياجاته".

ويرى ايضا انه علاوة على ذلك، فسيكون أمام العراق نحو نصف عقد من الزمان قبل أن تتمكن قواته من حمايته من التهديدات الخارجية. الدعم الأميركي يمكن أن يوفر الأمن للعراق خلال هذه الفترة. ويمكن للقوات الأميركية الجوية والبحرية أن تعمل انطلاقا من أي مواقع أخرى في المنطقة، لتوجيه ضربات مدمرة ضد أي قوة تحاول عبور الحدود العراقية. وسيكون بإمكان فرق التدريب الأميركية مساعدة العراق في بناء كل عناصر قواته الأمنية بعد الانسحاب الأميركي في ٢٠١٢.

ويمكن لدفعات من المساعدات الاقتصادية الأميركية المحدودة نسبيا المساعدة في الإسراع بالتنمية الاقتصادية العراقية وتحسين قدرات وكفاءات الحكومة العراقية. ولا يزال العراق بحاجة للمساعدة في كل المجالات تقريبا. لكن تحديد مستوى المساعدة التي يحتاجها العراق ينتظر تشكيل حكومة جديدة ومنحها الوقت الكافي لاتخاذ قراراتها.

زيباري أرجعه إلى تعدد مصادر القرار

مراقبون لـ "المدى": غياب الوحدة في الخطاب الخارجي أضعف من موقف العراق أمام الجوار

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

اتفق مراقبون للشأن العراقي مع ما أعلنه وزير الخارجية هوشيار زيباري بشأن عدم استقرار السياسة الخارجية للعراق على أن مرده لعدم وجود مركزية للقرار السياسي في الداخل، مؤكدين لـ"المدى" ان هذا الامر خلف عدداً من التناقضات في العلاقات الدبلوماسية العراقية مع بقية الدول فهذه الدول بدأت تتعامل مع العراق كتحالفات واطراف لا كدولة موحدة والامثلة كثيرة على ذلك فأيران تخاطب طيفا دون الاخر وسوريا هي الاخرى تفعل ذلك وتركيا ترفض الجلوس مع الجانب العراقي اذا كان فيه مكون محدد متناسين ان العراق دولة واحدة.

العلة عراقية

يذكر ان وزير الخارجية هوشيار زيباري، اشار الخميس إلى ان العراق يجب ان يكون قويا وأن تكون له حكومة موحدة ومنسجمة تتعامل مع دول الجوار بموقف موحد ورسالة موحدة، لضمان منع التدخلات الإقليمية في الشأن الداخلي.

ورأى زيباري في لقاء مع فضائية الحرة ان العلة ليست بالحوار مع دول الجوار، كونه موجوداً لكن هناك توازن قوى في المعادلة، مؤكدا على وجوب ان يكون العراق قويا وأن يقف على قدميه وأن تكون له حكومة موحدة ومنسجمة تتعامل مع دول الجوار بموقف موحد ورسالة موحدة، لضمان منع التدخلات الإقليمية في الشأن الداخلي وهذا ما عانيناه في الفترات السابقة.

صناعة القرار

استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد د.علي الجبوري يرى من خلال حديثه لـ"المدى" ان مسألة تعدد مصادر القرار العراقي ومدى تأثيره على السياسة الخارجية العراقية امر بحاجة الى اكثر من وقفة، وعلى الدولة العراقية ان تولي الامر اهمية كبيرة سيما في ما يتعلق باتخاذ القرار الموحد.

الجبوري و من خلال تشخيصه لاسباب عدم استقرار السياسة الخارجية العراقية يشير الى ان تغيير النظام السياسي الذي حصل في العراق سنة ٢٠٠٣ لم يصحبه بناء مؤسسات حكومية يمكن لها صناعة القرار السياسي ابتداء من عملية جمع المعلومات مرورا باعداد الخيارات وانتهاء باتخاذ القرار وهذا بالتأكيد يعد مؤشرا سلبياً في بلد مثل العراق يوجد فيه تنازع على السلطة بين عدة اطراف وصراع بين المكونات لاجل الحصول على مكاسب ولتجد نفسها موطئ قدم في صناعة القرار، الامر الذي اسهم وبشكل كبير في جعل القرار العراقي ضعيفا لاسيما الامور المتعلقة بدول الجوار، ففي قضايا معينة نجد ان هنالك جهات لها قرارات صارمة وجهات اخرى قراراتها اقل حدة في هذا الخصوص.

فقدان التنسيق

فيما اكد المحلل السياسي د.عبد العظيم محمد لـ"المدى" ان السياسة العراقية اثبتت فشلا ذريعا، فالدبلوماسية العراقية لم تستطع وبالرغم من مرور سبع سنوات على سقوط النظام السابق معالجة الكثير من الامور الشائكة، فهي لم تتمكن من اخراج العراق من الفصل السابع كونه نفذ جميع الالتزامات التي ترتبت على عاتقه، كما انها لم تنهي الخلافات مع الجانب الكويتي بشأن ما تسميه الكويت مطالب لها تجاه العراق ولم تتمكن ايضا من ايجاد حلول لمسائل المنافذ الحدودية اضافة الى انها لم تعالج المشاكل مع عدد من دول الجوار من خلال رسم اجواء دبلوماسية مناسبة مع هذه الدول.

محمد اضاف ان عدم تنسيق القرار السياسي داخل العراق يرجع الى عدم وجود ثقة بين الاطراف السياسية العراقية الامر الذي خلف رغبة لدى هذه الاطراف للبحث عن المصالح الشخصية بعيداً عن المصلحة الوطنية ونجد ايضا ان هنالك من الساسة من يمثلون اجندات خارجية وحاولوا تنفيذ مخططات واجندات تلك الجهات التي تقف وراءهم. الا ان هنالك جهات سياسية داخل العراق تعمل وفق مصالح وطنية ولكنها لا تستطيع مجابهة قوة الاطراف التي تمثل المصالح الخارجية.

عبد العظيم من خلال قراءة مستقبلية يقول ان العراق يعاني وسيستمر في المعاناة طالما هنالك وجود لساسة لا تهمهم مصالح البلد والدليل على ذلك ازمة تشكيل الحكومة والخمسة اشهر التي فاتت والكل متمسك بالسلطة والآراء..

احترام المناصب

ومن جانبه اتفق الاعلامي عماد الخفاجي مع ما ذهب اليه وزير الخارجية العراقي بسبب ما يمتلكه الاخير من خبرة على اعتبار انه شغل المنصب لاكثر من فترة برلمانية عرف من خلالها ان القرار العراقي غير متماسك، موضحا لـ"المدى" ان الدليل على ذلك ازمة الخلاف التي حصلت مع سوريا حيث نجد ان اطرافا داخل العراق كانت تقف موقفاً متشدداً من سوريا عكس اطراف اخرى كانت لها علاقات طيبة ومباحثات مع الجانب السوري بعيدا عن الموقف الحكومي، والاكثر من ذلك ان الاختلاف حدث داخل الكتلة الواحدة التي ينتمي اليها رئيس الوزراء، فموقف دولة القانون كان مختلفاً عن موقف الائتلاف الوطني الامر الذي لم يحدث في بقية دول العالم فعندما حدث الخلاف بين الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة لم نجد هنالك موقفاً من احد اعضاء الكونغرس الامريكي يعارض موقف الادارة الامريكية.

العراق في صور

مروحية عسكرية عراقية تَقُومُ بدوريَّة في سماءِ بغداد امس. ا ف ب

جنود عراقيون يجرون تدريبات على الانزال الجوي

توني بلير يحضر حفللاتوقيع مذكراته عن العراق في دبلن امس. أ ف ب